



الوثيقة WSIS/PC-3/DT/5(Rev.1)-A

14 نوفمبر 2003

الأصل: بالإنكليزية

[مشروع خطة العمل]

[ملحوظة: الوثيقة بأكملها موضوعة بين قوسين معقوفين]

ألف) المقدمة

1. تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان إلى خطوط عمل ملموسة في خطة العمل هذه من أجل مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الوارد منها في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتييري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيتم إنجاز مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بالتعاون والتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

2. يعتبر مجتمع المعلومات مفهوماً متطوراً وصل إلى مستويات مختلفة في كافة أنحاء العالم بحسب مراحل التنمية المختلفة. ويعمل التطور التكنولوجي وغيره من التطورات على سرعة تحوير البيئة التي نشأ فيها مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار متطور للنهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المكون من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.

3. يتعين على جميع أصحاب المصلحة الاضطلاع بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:

أ) تؤدي الحكومات دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتساوي مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

ب) يعتبر التزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع بدور أيضاً في سياق إنمائي مستدام أوسع نطاقاً.

ج) يعتبر التزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة مساوية في الأهمية، فيما يتعلق بإنشاء مجتمع للمعلومات على أساس عادل، وتنفيذ مبادرات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنمائية.

د) ولوسائل الإعلام أيضاً، بأشكالها المختلفة وتنوع مالكيها، دور أساسي في بناء مجتمع المعلومات، ويعترف بما كعنصر مساهم أساسي في حرية التعبير والتعددية الإعلامية.

هـ) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

4. ينبغي أن تراعى في التدابير الواردة في هذه الخطة المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وذلك عند صوغ هذه التدابير وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، ينبغي اقتراح تدابير لصالح الشباب كلما كان ذلك ملائماً. وينبغي أن يطبق ذلك أيضاً على الجماعات المستضعفة والمناطق الأقل حظاً حسب الحالة.

باء - الأهداف والغايات والمقاصد

5. تتمثل أهداف خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك ما يتضمنه إعلان الألفية منها، والتصدي لتحديات جديدة تواجه مجتمع المعلومات على الأصدعة الوطنية والإقليمية والدولية. ولا بد من اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.

6. سيتم وضع أهداف محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه الأهداف كقواعد معيارية يستعان بها في التدابير المتخذة ولتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الشاملة لمجتمع المعلومات.

7. يمكن استعمال الأهداف الاستراتيجية التالية كمرجع عالمية لتحسين التوصيلية والنفوذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يتم إنجاز ذلك قبل عام 2015 على الأكثر، وذلك بالاستناد إلى أهداف إنمائية متفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف إعلان الألفية التي تقوم على التعاون الدولي. ويمكن أن تراعى هذه الأهداف في تحديد الأهداف الوطنية بمراعاة الظروف القطرية المختلفة:

- أ (توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- ب (توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ج (توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د (توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد ومراكز المحفوظات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- هـ (توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- و (توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛
- ز (تعديل جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛
- ح (تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛
- ط (التشجيع على تطوير المحتوى وقيمة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛
- ي (تأمين نفاذ أكثر من نصف سكان العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة لهم.

8. وستولى عناية خاصة، عند تنفيذ هذه الأهداف والغايات والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات [11-14] من إعلان المبادئ.

جيم (خطوط العمل)

جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

9. تعتبر المشاركة الفعالة للحكومات ولأصحاب المصلحة جميعاً أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم والشراكة فيما بينهم.

أ (ضرورة تشجيع صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية، تشمل ما يلزم من بناء الطاقات البشرية، من جانب جميع البلدان بحلول عام 2005، تأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.

ب (استهلال حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات العامة والخاصة، لتصميم استراتيجيات إلكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل الممارسات.

ج) ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة في صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. ولتعظيم فوائد المبادرات المتخذة، ينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتضمن مفهوم الاستدامة. وينبغي للقطاع الخاص أن ينخرط في تنفيذ مشاريع محددة لتنمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.

د) يشجع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكات بين قطاعات متعددة بحلول عام 2005 كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.

هـ) تحديد الآليات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استهلال وتعزيز شراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

و) استكشاف صلاحية إنشاء منافذ لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل السكان الأصليين على المستوى الوطني.

ز) ينبغي بحلول عام 2005 أن تطور المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجياتها الخاصة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وكأداة فعّالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

ح) ينبغي للمنظمات الدولية أن تعتمد، في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، إلى نشر معلومات موثوقة يقدمها أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب أنشطتها.

ط) تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية الحكومية (بما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجمعات البرمجيات.

جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكين لمجتمع المعلومات

10. البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة محتملة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي نُفذت في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول، من أجل توفير النفاذ إلى المناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والإقليمي.

أ) ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل استحداث خدمات جديدة.

ب) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، برسم سياسات واستراتيجيات نفاذ شامل ملائمة ووسائل تنفيذها، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتمهين التوصل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.

د) استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة اللازمة لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بإجرائها الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة حسبما يكون ملائماً، وذلك من أجل:

- توسيع النفاذ إلى الموارد المدارية، وتنسيق الترددات وتقييس الأنظمة على الصعيد العالمي؛
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص؛
- تعزيز توفير خدمات ساتلية عالمية فائقة السرعة للمناطق التي لا تشملها كامل الخدمات، كالمناطق النائية وتلك قليلة الكثافة بالسكان.
- استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية فائقة السرعة.

هـ) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المتقدمين في السن والأشخاص المعوقين والأطفال، ولا سيما المهمشين منهم، وغيرهم من الجماعات المحرومة والمعرضة للتضرر، بما في ذلك ما يتم بواسطة التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

و) تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم الأشخاص المتقدمون في السن والأشخاص المعوقون والأطفال، لا سيما المهمشون منهم، وغيرهم من الجماعات المحرومة والمعرضة للتضرر، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلبي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميم الشامل وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

ز) للتخفيف من التحديات التي تمثلها الأمية، استحداث تكنولوجيات منخفضة التكلفة وأسطح بيئية حاسوبية غير نصية لتيسير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة وميسورة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.

ط) التشجيع على استعمال الطاقة اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتحسين النفاذ في المناطق النائية، وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية المنخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء الاهتمام على وجه الخصوص إلى أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها من أجل إنشاء بنية تحتية للاتصالات.

ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيئي وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكاليف منخفضة، مما يساعد على تسهيل النفاذ المحسن. وينبغي توجيه تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيئي التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، نحو معلومات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.

ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

11. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس بأن ينفذوا إلى المعلومات والمعارف نفاذاً يكاد يكون فورياً في أي مكان في العالم. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعارف والمعلومات.

أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات الميدان العام بوصفها أداة دولية هامة لتشجيع نفاذ الجمهور إلى المعلومات.

ب) تشجع الحكومات على توفير قدر وافٍ من النفاذ عن طريق موارد اتصالاتية متنوعة لا سيما الإنترنت إلى المعلومات الرسمية ذات الطابع العام. كما تشجع على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات وحماية البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

ج) تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والمستضعفة.

د) ينبغي أن تنشئ الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون نقاط نفاذ عمومية مجتمعية مستدامة متعددة الأغراض تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى مختلف موارد الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بطاقة كافية لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمحرومة ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.

هـ) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل استحداثها، بما في ذلك الوسائل المملوكة والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانبة، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم أفضل الحلول التي تلي احتياجاتهم.

- و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطاتها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب الشأن الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلية.
- ز) تشجيع البحوث المضطلع بها بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة لإقامة الشبكات، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للجميع، وخصوصاً الفئات الأقل حظاً.
- ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات الرقمية العمومية وخدمات المحفوظات ومواءمتها مع مجتمع المعلومات، بما في ذلك إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مختلطة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.
- ط) تشجيع المبادرات الخاصة لتيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة إلى الصحف والكتب المتاحة لعامة الناس وإنشاء محفوظات مفتوحة للمعلومات العلمية.
- ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بنماذج وتراخيص البرمجيات المختلفة وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي من شأنها أن تسهم على أفضل نحو في تحقيق الغايات الإنمائية في الظروف المحلية.
- ك) تعزيز أجهزة المخدم الرئيسية على الصعيد الإقليمي واستخدام أسماء الميادين الدولية الطابع لتذليل العقبات أمام النفاذ.

جيم 4 بناء القدرات

12. ينبغي أن تكون لدى كل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك لا غنى عن بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق هدف "التعليم للجميع" في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المعلمين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، وشمول الأفراد الذين هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.
- أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب بجميع مستوياته، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.
- ب) وضع برامج وتطويرها لمحو الأمية، في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- ج) تعزيز دورات محو الأمية الإلكترونية للجميع، مثل تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوفرة مثل المكتبات، ومراكز المجتمع المحلي متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والمعرضة للتضرر.
- د) في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى القضاء على الأمية بين الكبار، كفالة تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقة ومبتكرة، وتقاسم الخبرات وللمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع البرامج اللازمة لبناء الطاقات مع التركيز على بناء كتلة حرجة من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق التعليم للجميع، بما في ذلك محو الأمية الأساسية.
- ز) العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع فرص التدريب بالتساوي على المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بهدف زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع تبادل أفضل الممارسات الخاصة بإدماج المساواة بين الجنسين في التعليم الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية وقليلة الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذو مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.

- ط) الشروع في برامج للتعليم والتدريب، مع الاعتماد على شبكات معلومات الجماعات الرحّل والسكان الأصليين التقليديين كلما كان ذلك ممكناً، الأمر الذي يتيح فرصاً للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توصيل التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.
- ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء المحفوظات وأمناء المكتبات، والمختصين في علم المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفتات المهنية الأخرى ذات الصلة. ولا ينبغي أن يركز تدريب مهنيي المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات فقط من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على ضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، وعلى ما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات وتحديات محتملة.
- ل) تطوير التعلم والتدريب عن بُعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً في تنمية المستويات المختلفة للموارد البشرية.
- م) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- ن) البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين التعليم والتدريب ومؤسسات البحوث وبين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- س) تنشيط برامج المتطوعين لتوفير بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.
- ع) تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعليم الذاتي والتطور الذاتي.

[جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات]

13. تعد الثقة والطمأنينة والأمن من المتطلبات الأساسية لمجتمع المعلومات.
- أ) تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الأخرى من أجل وضع [مبادئ توجيهية] [مبادئ أساسية] تتناول: تعزيز الثقة لدى المستعملين، وزيادة الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في التهديدات الحالية والمحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات والشبكات.
- ب) ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع المبادئ التوجيهية التي تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في التشريعات التي تجيز التحقيق بشكل فعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم وإثارة الوعي.
- ج) ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون على تعليم المستعملين وتوعيتهم بخصوصية الإنترنت وسبل المحافظة عليها.
- د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي.
- هـ) تشجيع التقييم [المحلي] للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التصديق الإلكترونية.
- و) زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات ووضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بحقوق الخصوصية، وحماية البيانات والمستهلك.
- ز) تبادل الممارسات الجيدة في مجال [أمن المعلومات] و [أمن شبكات المعلومات] وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.

ح) دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل الفوري مع الحوادث والاستجابة السريعة لها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات بشأن التعامل مع هذه الحالات.

ط) التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.

ي) تشجيع إقامة إطار قانوني دولي يتناول أمن المعلومات والاتصالات تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة لمنع الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 6. البيئة التمكينية

14. لتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتنصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات:

أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار وتطوير المجتمع في مجتمع المعلومات.

ب) استكشاف سبل تقوية الحماية ضد الاستعمال غير اللائق للمعارف التقليدية، طبقاً للأعمال التي يُنظر فيها في المنظمات متعددة الأطراف.

ج) ضمان تنفيذ أنظمة الملكية الفكرية أو الاتفاقات الدولية القائمة التي توفر حماية الملكية الفكرية وتروج لها، تنفيذاً واقعياً وفعالاً.

د) وفي مجتمع المعلومات، ينبغي تأويل حماية الملكية الفكرية بحيث لا تعمق الفجوة الرقمية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى شمولية النفاذ لدى الجميع. ويمكن، بل ويجب، تفسير حماية الملكية الفكرية بما يدعم حقوق الدولة في حماية السياسات العامة، وخصوصاً من أجل تعزيز النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومع احترام سيادة الدول، أن تعمل من أجل تدويل إدارة موارد الإنترنت للتوصل إلى حل يمثل الجميع.

و) تدار المسؤوليات الناشئة عن السياسة العامة مما لا تتم إدارته على المستوى المحلي (تقاسم موارد الإنترنت مثل عناوين بروتوكول الإنترنت، وتحديد الشفرات القطرية لأسماء ميادين المستوى الأعلى، ووضع إطار عام لأسماء الميادين التتوعية وأجهزة الخدم الرئيسية وجوانب الأمن المتصلة بها) من خلال [جهاز دولي/منظمة حكومية دولية] ملائم/ملائمة].

ز) مواصلة الحوار الدولي بين جميع الأطراف المعنية (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات ذات الصلة) لكفالة قيام أنسب الهياكل الإدارية. وينبغي أن تستعرض المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس نتيجة هذا الحوار.

ح) تطلب من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، بصفته رئيس اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، تشكيل وتنسيق فريق مخصص لدراسة إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات بحلول سنة 2005، تتناول ما يلي:

1' حل يمثل موقفاً عالمياً للإدارة العالمية لموارد الإنترنت، يشمل -ولكنه لا يقتصر على- أجهزة الخدم الرئيسية، وأسماء الميادين، وتحديد عناوين بروتوكول الإنترنت.

2' القيام بأعمال تحضيرية في سبيل إقامة أجهزة خدم إقليمية.

3' تطوير ونشر حل دولي يطبق على نطاق واسع لأسماء الميادين وأسماء الجهات المضيفة، يتفق مع المعمارية الحالية لنظام أسماء الميادين.

4' تنسيق وتنفيذ استراتيجية دولية لأسماء الميادين بين مكاتب تسجيل الشفرات القطرية المعنية بتنفيذ القدرات الدولية لأسماء الميادين في أسماء ميادين المستوى الأعلى لديها.

ح) بديلة ينبغي أن يقوم جهاز تابع للنظام الخاص بالإدارة الدولية للإنترنت على أن تقوم الحكومات بدور استشاري فيما يتعلق بقضايا محددة من قضايا السياسة العامة.

ينبغي أن تكون عمليات وضع السياسات للجوانب التقنية والعامة لإدارة الإنترنت مفتوحة وشفافة من خلال عملية لوضع السياسات من أدنى إلى أعلى تأخذ في الاعتبار احتياجات ووجهات نظر المجتمع العالمي للإنترنت.

ينبغي أن يكون التعاون والتنسيق من جانب الحكومات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت من أجل أغراض محددة وليس من خلال الهيكل الدولي الحكومي الحالي للاتحاد الدولي للاتصالات.]

[ط) تشجيع الحكومات على:

'1' إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبديل الإنترنت،

'2' إدارة الشفرة القطرية الخاصة بكل منها لأسماء ميادين المستوى الأعلى،

'3' إثارة الوعي باستعمال الإنترنت.]

ي) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.

ك) تشجيع المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.

ل) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، يكون من شأنها جعل الإدارة أكثر شفافية وكفاءة وديمقراطية.

م) وضع إطار يكفل التخزين الآمن للوثائق المحفوظة إلكترونياً وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.

ن) ينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية في الإنترنت ووسائل حمايتها.

س) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون الممارسات المصممة لتسهيل التجارة الإلكترونية بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بأن يختاروا بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.

ع) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعالة لتسوية المنازعات، وخصوصاً الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.

ف) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.

ص) إدراكاً للإمكانيات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الأمر يتطلب مساعدتها في زيادة قدراتها التنافسية بترشيد الإجراءات الإدارية وتيسير نفاذها إلى رؤوس الأموال وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ق) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل الذين يعتمدون التجارة الإلكترونية.

ر) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيئي لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

ش) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تنمية واستعمال المعايير المفتوحة اللا تمييزية الصالحة للتشغيل البيئي والقائمة على توجهات السوق.

[ت) اتخاذ تدابير لتحقيق التنسيق العالمي المتعلق بنطاقات الترددات، بالتنسيق في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات، مما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.]

ث) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية لضمان الاستعمال الرشيد والفعال والاقتصادي والنفاذ المنصف إلى طيف الترددات الراديوية من جانب الجميع، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تحقيق فوائد في جميع جوانب الحياة

15. يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. ويشمل ذلك الأعمال التي يمكن القيام بها في القطاعات التالية:

16. الحكومة الإلكترونية

- أ (تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى تعزيز وترسيخ الشفافية في الإدارات العامة والعملية الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.
- ب (وضع مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.
- ج (دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

17. الأعمال التجارية الإلكترونية

- أ (تشجع الحكومات والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- ب (ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز الاستثمارات الخاصة وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.
- ج (ينبغي لسياسات الحكومات أن تجذب تقديم المساعدة إلى المنشآت الصغيرة والصغرى والمتوسطة وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروة.

18. التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم 4)

19. الصحة الإلكترونية

- أ (تشجيع الجهود التعاونية التي تشترك فيها الحكومات والمخططون والمهنيون في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة مع المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية يعتمد عليها وحسنة التوقيت ومن نوعية جيدة وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام المواطنين وخصوصياتهم.
- ب (تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.
- ج (الإنذار بالأمراض السارية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.
- د (تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.
- هـ (تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيع نطاقه في المناطق النائية والمفتقرة إلى الخدمات وتوفير الدعم للمجموعات الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في الحفاظ على صحة أسرتها ومجتمعها.
- و (دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

20. التوظيف الإلكتروني

- أ (تشجيع اتباع أفضل الممارسات إلكترونياً من قبل العاملين وأرباب العمل الإلكترونيين، التي تقام على المستوى الوطني على مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، [ومراعاة معايير العمل الأساسية] [الدولية] ذات الصلة].
- ب (تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل والأعمال التجارية بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
- ج (تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.

د (تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في دوائر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

21. البيئة الإلكترونية

- أ (تشجع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.
- ب (تشجع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأجزاء مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
- ج (إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعقب بالكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة.

22. الزراعة الإلكترونية

- أ (ضمان نشر المعلومات بانتظام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بالزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك لتوفير النفاذ الميسر إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفاصيل ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.
- ب (ينبغي أن تسعى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كما ونوعاً).

23. العلم الإلكتروني

- أ (تعزيز توفير التوصيل بالإنترنت - من نوعية سريعة ويعتمد عليها وفي مقدور الجميع - لكل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة شراكات وتعاون وربط شبكي بين هذه المؤسسات.
- ب (تشجيع النشر الإلكتروني والتسعين التمييزي والمبادرات مفتوحة المصدر لتوفير المعلومات العلمية وتيسير النفاذ إليها على قدم المساواة في جميع البلدان.
- ج (تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقوقهم في الحصول على مدفوعات مالية.
- د (تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال، ومنها بيانات السكان والأحوال الجوية في جميع البلدان.
- هـ (تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

24. يعتبر التنوع الثقافي واللغوي مع تشجيع احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان أمراً أساسياً في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام من عناصر التنمية المستدامة.
- أ (وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزه وتطويره، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة والمتفق عليها، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.
- ب (وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات ودور المحفوظات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها مزودة للمحتوى - بما في ذلك المعارف التقليدية - في مجتمع المعلومات، وخاصة بتيسير الاطلاع على المعلومات المسجلة.

- ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيات مجتمع المعلومات واستعمالها بهدف الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتبارها جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة والمحتوى المتعدد الوسائط في دور المحفوظات الرقمية، ودعم المحفوظات والمجموعات الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.
- د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.
- هـ) قيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته ومواءمته، والمحفوظات الرقمية والأشكال المختلفة من وسائط الإعلام الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.
- و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.
- ز) العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى إعلامي محلي ووطني متنوع يتاح باللغة الأم للمستعملين ويعمل على توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع المجالات الفنية.
- ح) تعزيز البرامج المركزة على مناهج الدراسة الحساسة للمساواة بين الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز تعلم المرأة لعلوم الاتصالات والوسائط بهدف بناء قدرات من الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهتم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين والجماعات المحرومة والمستضعفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.
- ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك المنظر الطبيعي والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمغزولة والجماعات الرحل.
- ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على وضع المحتويات بلغتهم الأصلية.
- ل) [الحصول على إذن للشعوب الأصلية بعرض معارفهم التقليدية].
- م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالتنوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه تعزيزاً للجهود التكاملية.
- ن) السعي، على المستوى الإقليمي، إلى تقييم إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل ثقافياً، والعمل، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم، على صياغة البرامج ذات الصلة.
- س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعة شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين الدولية الطابع ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم 9. وسائط الإعلام

25. تؤدي وسائط الإعلام دوراً أساسياً في مجتمع المعلومات وهي بمثابة مساهم هام في حرية التعبير وتعددية المعلومات.
- أ) تشجيع وسائط الإعلام - بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة - على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
- ب) تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعددتها.
- ج) اتخاذ تدابير ملائمة - تتسق مع حرية التعبير - لمناهضة عرض المواد الإباحية في محتوى وسائط الإعلام ولتجنب إساءة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

- د (تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
- هـ (تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن المرأة في وسائط الإعلام.

جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

26. لا بد أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أ (اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.
- ب) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة إذكاء الوعي لديهم بالأبعاد الأخلاقية لدى استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ج) لا بد أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية ومنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالتصرفات الإجرامية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والاعتداء على الأطفال، بما في ذلك الجنوح الجنسي نحو الأطفال، ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.
- د (دعوة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة القيام بأبحاث بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي

27. إن التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة يتصف بأهمية حيوية لخطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.
- أ (ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.
- ب) في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، لا بد من بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادتها، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.
- ج) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، آخذة في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال - جدول أعمال التضامن الرقمي

28. يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ. ويعتبر التعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ جدول الأعمال هذا، مسألة حيوية. ولتغلب على الفجوة الرقمية علينا أن نستخدم بقدر أكبر من الكفاءة المناهج والآليات القائمة وأن نستكشف المناهج والآليات الجديدة كاملاً، وذلك من أجل تمويل تطوير على البنية التحتية والمعدات وبناء القدرات وتنمية المحتوى، والذي يعتبر ضرورياً للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال 1. الأولويات والاستراتيجيات

- أ (ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

ب) ينبغي تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عمليات أكثر فعالية لتقاسم المعلومات والتنسيق فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الخبرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الإنمائية.

دال 2. تعبئة الموارد

أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المواتية لزيادة توافر الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التنمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء مونتيري.

ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء مونتيري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقدم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص 0,15-0,20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الشروع فيها لتخفيض الديون المستحقة الدفع، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون عند اللزوم وغير ذلك من الترتيبات. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد اللازمة لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مشاريع التنمية.

- د) وإدراكاً للأهمية الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا ندعو أيضاً
- البلدان النامية إلى زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال هيئة مناخ استثماري محلي مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؛
 - البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية، أن تستجيب إلى استراتيجيات وأولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية، وأن تدرج هذه التكنولوجيا في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إعداد استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية، وفي تنفيذها. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالتزامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛
 - القطاع الخاص إلى المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا.

هـ) جدول أعمال التضامن

[الخيار ألف:] رغم ضرورة استغلال آليات التمويل القائمة استغلالاً كاملاً لا بد من إجراء استعراض مفصل لكفاية هذه الآليات في التصدي لتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وذلك في موعد أقصاه 1 يناير 2005.

وينبغي أن يقوم بهذا الاستعراض فريق مهمة تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ثم يعرضه أثناء المرحلة الثانية من هذه القمة للنظر فيه. واعتماداً على استنتاجات هذا الاستعراض يجري النظر في جوانب التحسين والابتكار في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي دولي للتضامن الرقمي.

[الخيار باء:] إننا نقر ضرورة استخدام آليات التمويل القائمة على أفضل وجه، ومع ذلك سيكون من الضروري تقييمها تفصيلاً لجعلها تأخذ في الحسبان على نحو أفضل المتطلبات التي يفرضها مجتمع المعلومات.

وإننا نقر أيضاً ضرورة إنشاء صندوق تضامن رقمي محدد من المتوقع أن يتكوّن من الإسهامات والهبات الطوعية من جانب الأفراد أو المؤسسات وأن يعمل هذا الصندوق على أساس تلاقح الأطراف يشارك فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات الأمر الذي يكفل تبسيط الإجراءات وكفاءة التدخلات وشفافية الإدارة.

ولسوف تتحدد كفاءات تنفيذ صندوق التضامن الرقمي إثر احتتام أنشطة فريق الدراسة المكلف بذلك الغرض. وينبغي تقديم استنتاجات هذه الدراسة في موعد أقصاه نهاية عام 2004 لكي تُبحث وتناقش أثناء الاجتماعات التحضيرية لقمة تونس.

[و:] وإننا نتصور أن صندوق التضامن الرقمي الطوعي هذا سوف يتناول مسألة سد الفجوة الرقمية وذلك لتيسير المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو أنشطة بناء القدرات الوطنية والإقليمية، ونقل التكنولوجيا، والتعاون في برامج البحث والتطوير وفي تبادل الخبرات.

ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية التي تفتقر إلى هذا النفاذ، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هاء) المتابعة والتقييم

29. لمتابعة تحقيق المقاصد والغايات والأهداف الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة أساليب واقعية ودولية لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) من خلال مؤشرات إحصائية مقارنة ونتائج البحوث.

أ) ينبغي إطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) وتطويره بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للأحوال الوطنية.

ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم ومتابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف إعلان الألفية.

ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقيماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات [وحالات التمييز المحتملة] بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

هـ) إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل الممارسات وقصص النجاح، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، وذلك في نسق موجز وجذاب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى ممارسة دائمة لتقاسم الخبرات.

و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلاً بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات في متناول الجميع، تبعاً لمعايير النفاذ إلى شبكة الويب. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسكة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

[واو) نحو المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

30. يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات ملموسة والدخول في التزامات عالمية من أجل الاستفادة من الوضع غير المسبوق الناجم عن مجتمع المعلومات والذي ينطوي على مكاسب مؤكدة لا خسارة فيها في أي حال. ويمكن أن تشمل الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها أثناء المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس ما يلي:

أ) صياغة ميثاق للتضامن الرقمي لمجتمع المعلومات.

ب) وضع وثيقة إطارية لمقاييس وتحليل مجتمع المعلومات لعرضها في تونس في سنة 2005.

ج) قياس التقدم في تنفيذ خطة العمل منذ المرحلة الأولى.

د) وضع خطط عمل إقليمية.

هـ) من المقترح أن يتم تنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة بشأن جدول أعمال التضامن الرقمي، في سنة 2004، كجزء رئيسي من الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمرحلة تونس. ويُنتظر أن يوضح أصحاب المصلحة في هذا الاجتماع كيف يعتزمون المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي.